

## دور النخب الثقافية (الأنتلجنسيا) في البناء الديمقراطي

م.م عمر جمعة عمران

تستند مرحلة التأسيس للمسارات المجتمعية ولاسيما السياسية منها، إلى أبراز قدرة المجتمع على الانتظام حول أفكار وثقافة محددة يسعى من خلالها ترسيخ فعل وتأثير تلك المسارات السياسية داخل المحيط الاجتماعي، ومنذ أن اخذ منهج النخبة بشكل احد محاور الدراسات السياسية كونه يبرز تأثير نخبة محددة تتوفر لها القدرة والقابلية على تجسيد القيم السائدة بين المواطن والسلطة بفعل عدة أنماط واتجاهات، برزت أهمية الأدوار المتعلقة بالنخب الثقافية داخل المجتمع لكونها غدت مسائل تتجاوز الارتباط بعلم الاجتماع السياسي لتمتد إلى المدى الذي تتفاعل فيه بشكل كبير مع المسائل المرتبطة بالسلطة السياسية واليات الحكم وفي العلاقة بالثقافة السياسية والمجتمع في أساسة الثقافي والمعرفي. وعلى الرغم من تعدد زوايا النظر إلى مفهوم النخب المثقفة (الأنتلجنسيا) وخلفية اتجاهاتهم ومنطقتهم، فإن مدلول البحث يتمحور حول موقف نظري للدور الذي يمكن أن يؤديه أولئك الذين ترتبط مهنتهم بالعمل الثقافي وتكمن فاعليتهم في التأثيرات الذهنية لمجموعة العلاقات الاجتماعية القادرة على تلبية الاحتياجات العصرية للأفراد، بوصفهم فئة متميزة لهم دور وحضور تساهم في تحقيق المتطلبات المعاصرة بفعل الأداء الاجتماعي المتغير الذي يمتازون به والذي ينتج عنه بالضرورة عمليات تطوير وتغيير في القيم والسلوكيات النسبية. وتستمد عملية البناء الديمقراطي فعاليتها وخصوصيتها من مجمل حالات التفاعل أو الأدوار التي تؤديها النخب المجتمعية والتي تمثل محور التفاعل المجتمعي الذي يؤسس مجموعة الأبنية والمؤسسات، كما انه لكل مجتمع عناصر الدفع باتجاه شكل ونموذج البناء الديمقراطي أو عناصر الإعاقة وهذا التفاعل بين عوامل الدفع والإعاقة هو الذي يحسم بشكل النموذج الديمقراطي المتوافق، فهو يتوافق مع منظومة ثقافية منسجمة مع التطور الحضاري للبنية الثقافية للمجتمع وبالتالي تترجم إلى سلوك على مستوى الفرد المواطن أو المجتمع، أذن حدود الممارسة مرتبطة بالثقافة الحاضنة المتمثلة بالقناعات المعرفية للنخب التي تترجمها إلى سلوك في ميدان عملها ووجودها، فالنخب الثقافية هي قد لاتعمل من اجل الوصول إلى الحكم في عملها وإنما تعمل على تنمية وخلق ثقافة سياسية ذات اطر فكرية لنمط السلطة والحكم وهي تعمل من خلال منظومة تعاونية مع النخب الاجتماعية الأخرى لتسيير المجتمع وفق هذا النسق الثقافي. كما أن الاتجاهات السابقة حول علاقة النخب الثقافية بالبنية السياسية تثير عدة جوانب فيما يتعلق بالبناء الديمقراطي فهل يكون البناء للجوانب الثقافية التي يراها البعض لانتزاع تحمل دلالات بنية تسلطية سابقة ام يكون البناء منصبا للجانب السياسي بشكل عام؟ فثمة آراء تؤكد على إن المعرقل الأهم في بناء الديمقراطية هو وجود إشكالية ثقافية تتعلق بالمرور بالمرور الاستبدادي، فالمجتمع الذي يتخلص من استبدادية سلطة معينة سوف يواجه لاحقا استبدادية أخرى بشكل مختلف لان الاستبداد متأصل بالثقافة السياسية على مستوى الفرد والمجتمع، أي بمعنى أن المشكلة تتحدد بالفشل التاريخي في بناء الثقافة المدنية الديمقراطية. وعلى النقيض من ذلك الاتجاه يرى آخرون بأنه لاتوجد إشكالية في البناء الثقافي وان البناء الديمقراطي يرتبط في القدرة على تقديم نموذج سياسي قادر على الممارسة العملية لتكريس المشاركة السياسية الفاعلة وتشبيك العلاقة بين الفرد والمجتمع والسلطة. وأي كانت الحقيقة التي تؤكد احد الاتجاهات السابقة فان ذلك لايبعدها عن القاسم المشترك الذي يجمعهما في المساهمة الفعالة في بناء ديمقراطية المجتمع على وفق ظروفه الثقافية، أي أن توفر ثقافة ديمقراطية على المستوى السياسي والمدني لإتاحة بناء نظام ديمقراطي هو الفعل المؤثر في بناء وخلق ثقافة وطنية رصينة ومستلزمة لأسس عملية بناء الوعي بالسياسة وتصوراتها ومواقف المجتمع منها، وهنا تتوجب المساهمة الفاعلة للنخب الثقافية كونها عامل تغيير وبناء حتى تكون مساهمتها الثقافية باتجاه البناء الديمقراطي وفق اتجاهين: **الأول**: الدفاع عن الدولة من خلال أثاره مقومات الهوية المشتركة لمواجهة أحداث الخلل في الكيان العام للدولة والمجتمع. **الثاني**: الدفاع عن هوية المجتمع وحيويته من خلال تحقيق تفاعل ايجابي وبناء ومؤثر مع معطيات التحول الديمقراطي وفي مواجهة حالات الانهيار والتقليد الجامد.

وبالاستناد إلى ماتقدم يتبين أن للنخب الثقافية من خلال مساهماتها الثقافية أهمية وادوار تتعلق بالفرد أو النظام السياسي، لاسيما مايتعلق بالثقافة السياسية المهيمنة على نماذج المساهمة والاتصال في المجتمع ، فالتجانس الثقافي والتوافق بين ثقافة النخبة والجماهير يساعدان على الاستقرار، أما التجزئة الثقافية والاختلاف بين ثقافة النخبة وثقافة الجماهير، فإنه يشكل مصدر تهديد لاستقرار النظام السياسي. كما أن إخضاع القيم الثقافية التي تمس وجود المجتمع كوحدة متميزة أو فرض رؤية ثقافية معينة هو ما يعد أساس تفكيك المجتمع وبالتالي خضوعه للسياسة التسلطية الدكتاتورية . وبذلك لايمكن بناء ديمقراطي حقيقي من دون دور فاعل وقوي للنخب الثقافية التي عليها أن ترفع إشكاليات عملها السابق في الدفاع عن السلطة المستبدة أو احتكارها المنافع الذاتية أو الانكفاء السلبي على حساب الصالح العام حيث أن الدور التاريخي للنخب الثقافية باعتبارهم فكر المجتمع ومحور معرفته أن يكرسوا قضايا لم تحسم بعد في الثقافة والوعي الشعبي مثل دور الدين، شكل الدولة، نوع التحديث ومجالاته، المجتمع المدني ،التي يجب أن يتم التوافق المجتمعي عليها . وستكون النخبة الثقافية المدنية هي القادرة على القيام بهذا الدور المحوري والتاريخي من خلال بناء قيم وتقاليد للممارسات الفعلية الديمقراطية وتنميتها من خلال المؤسسات الثقافية والتعليمية . يرى البعض انه أصبح من الصعوبة تأسيس بنين ديمقراطي على صعيد المجتمع وهم ينطلقون بذلك من أن الديمقراطية كمعرفة وثقافة لازالت هي مسألة نخبة محدودة غير قادرة لحد الآن على تحويل تلك الثقافة إلى طابع شعبي . ويخالف هذا الرأي البعض الآخر إذ يرى أن ديمقراطية مابعد الأنظمة الشمولية والتسلطية تعد الخطوة الأولى وتستمد دلالاتها من التجارب والخبرة التي هي ثقافة مرحلة إنسانية يمكن أن تتطور وتنمو على قدر ما تزخر به من قدرات على تغيير الإنسان والمجتمع . أن الواقع العراقي الذي تشكل تاريخيا ربما لم يتسم في مراحل السابقة كأسلوب للحكم كأسلوب للحياة بالشكل الديمقراطي الذي عبرت عنه مجموعة الأبنية والمؤسسات التي كانت قائمة ، وبما أن الدولة العراقية الحديثة تنحو نحو ترسيخ مقومات الديمقراطية فان متطلبات استدامة ذلك التحول هو تحولات بنائية وهيكلية شاملة للسلوك الفردي والجماعي وهذا يتوقف على بناء الوعي داخل (المجتمع والدولة) وهذا ما يحتاج إلى قوة دافعة تبرز لتأصيلها في الفكر والثقافة والسلوك والمرجعية الحضارية بصورة عامة أي بمعنى أن بناء الديمقراطية في العراق يحتاج إلى تأسيس داخل المنظومة الثقافية السائدة وأساليب وطرق التنشئة الثقافية والاجتماعية ومؤسسات التعليم والإعلام والتثقيف حتى يمكن أن يتحول ذلك البناء إلى قناعة راسخة تترجم إلى سلوك سياسي مستمر . أن تباين خلفيات النخب الثقافية والسياسية العراقية منذ تأسيس الدولة العراقية وتأثرها بعدة مصادر أسهم في تحديد الدور الذي تلعبه تلك النخب في تحقيق المشروع الوطني القادر على مجابهة التحديات التي واجهت الدولة العراقية . وبالتالي تواجه النخب الثقافية في العراق تحدي داخلي تمثل في الآلية المسيطرة في المجتمع التي تحركها التقاليد الاجتماعية والدينية إلى جانب إفرزات التاريخية الاجتماعية التي يعانها الفرد العراقي . ومن هنا فان تمحور المجتمع نحو الانتماءات الفرعية هو قد يعبر عن أخفاق النخب الثقافية في بلورة وتنمية مشروع عراقي وطني على مستوى الوعي أو مستوى المؤسسات وهو ما يؤدي إلى بحث الجماعات والفئات الأخرى عن تنظيم نفسها وفق تواصل ثقافي ومعرفي بعيد عن توجهات وحاجات الدولة والمجتمع أو حتى التواصل لما هو وراء حدود الدولة مما يؤدي إلى انحلال وتبعثر الجسد الاجتماعي ، أذن ما يواجه النخب الثقافية في هذه المرحلة عدة تحديات :

1. تهيئة الأرضية الثقافية لبناء الدولة الجديدة بمؤسساتها وتقاليدها وأسسها .
2. المساهمة في تنمية المجتمع ثقافيا وسياسيا واقتصاديا لإخراجه من الأطر الجامدة وترسيخ هوية وطنية حقيقية بعيدا عن الانتماءات الأخرى .

وهنا يمكن تحقيق هذه المعادلة من خلال تبني ثقافة مجتمعية تعمل من اجل تكريس الهوية الوطنية لنزول الأسس التقليدية التسلطية التي رافقت تأسيس الدولة العراقية وأثبتت عجزها بجميع مراحلها وتحولاتها، والتشديد على خطاب تحديث المجتمع من خلال تبني أسس الديمقراطية ودولة القانون والمؤسسات وبناء مجتمع مدني فاعل يعمل وفق أسس ومضامين علمية وعلمانية واقعية ليكون بذلك دالة ومعيارا لتكريس الأسس الجديدة للبناء الديمقراطي في العراق .